لبنان.. رؤساء حكومات سابقون: عون تجاوز أحكام الدستور

قال رؤساء الحكومة اللبنانية السابقون وبينهم سعد الحريري، إن رئيس البلاد ميشال عون "تجاوز أحكام الدستور، وكأنّ المقصود إحراج الرئيس المكلّف (الحريري) لإخراجه"، في إشارة إلى إجباره على الاعتذار عن تشكيل الحكومية.

جاء ذلك في بيان مشترك لرؤساء الحكومات السابقين، فؤاد السنيورة، تمام سلام، نجيب ميقاتي ورئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري.

والدستور اللبناني لا يلزم رئيس الحكومة المكلف بمهلة محددة لتشكيل الحكومة، ما يعني أن الاعتذار عن التكليف من عدمه يبقى في يد سعد الحريري وحده، ولا يمكن لرئيس الجمهورية أن يلزمه بذلك.

وقال البيان الذي تلقت الأناضول نسخة منه، إنّ "تمسك الحريري بمشروع الصيغة الحكومية التي تقدم بها ليس من باب التعنّت أو المغالبة، وإنما من باب الاستجابة لما يريده اللبنانيون وأشقاء وأصدقاء لبنان في العالم."

والإثنين، "تآزم" ملف تشكيل الحكومة، عقب تبادل الاتهامات بين عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، إثر اللقاء الـ18 الذي جمعهما في قصر الرئاسة، دون التوصل لاتفاق.

وعقب اللقاء، أعلن الحريري أنه أبلغ عون برفضه لتشكيلة حكومية أرسلها (عون) إليه الأحد، وتتضمن منح فريقه السياسي (التيار الوطني الحر) «ثلثا معطلا».

جيش الاحتلال يعتقل 22 فلسطينيا بالضفة بينهم قادة من حماس

«الرباعية الدولية» تبحث استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

اعتقال فلسطينيين

اعتقل الجيش الإسرائيلي، 22 فلسطينيا بينهم قياديون بارزون في حركة "حماس"، خلال عمليات اقتحام مدن وبلدات الضفة الغربية.

وقال نادي الأسير الفلسطيني (غير حكومي)، في بيان تلقت الأناضول نسخة منه، إن الجيش الإسرائيلي اعتقل 22 مواطنا فلسطينيا، من محافظات رام الله والبيرة (وسط)، وجنين وطوباس (شمال)، وبيت لحم والخليل (جنوب).

وأوضح أن جيش الاحتلال اعتقل 11 مواطنا فلسطينيا من محافظة جنين وحدها، دون أن يفصل أرقام الاعتقالات في باقي المحافظات. فيما قال مصدر في "حماس"، لمراسل الأناضول، إن الاعتقالات طالت قياديين بارزين في الحركة.

وأوضح المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن جيش الاحتلال "اعتقل القيادي في حماس جمال الطويل (59 عاما) بعد نحو أسبوعين من الإفراج عنه عقب اعتقال إداري (دون تهمة أو محاكمة) دام 8 أشهر".

وأضاف: "اعتقلت قوات الاحتلال القيادي في حماس باجس نخلة (55 عاما) من مخيم الجلزون إلى الشمال من مدينة رام الله". وأشار إلى أن نخلة "اعُتقل سابقا عدة مرات، وأفرج عنه من آخر اعتقال قبل عدة أشهر (لم يحدد المدة)".

وتابع أن الاعتقالات "طالت أيضا عناصر من الحركة (لم يحدد عددهم) بينهم أواب نجل العضو السابق عن حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد مبارك".

ومؤخرا، عبرت أوساط من الحركة، عن قلقها جراء شن إسرائيل حملات اعتقال وملاحقة واسعة ضد أعضائها، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في 22 مايو، والرئاسية في 31 يوليو القادمين.

وسبق أن اعتقل الجيش الإسرائيلي قادة بارزين من "حماس" بالضفة الغربية بينهم: مصطفى الشنار، وعدنان عصفور، وياسر منصور، وخالد الحاج، وعبد الباسط الحاج وعمر الحنبلي.

وخلال الأسابيع الأخيرة، استدعت المخابرات الإسرائيلية عددا من قادة الحركة بالضفة الغربية، وحذرتهم من أي مشاركة في العملية الانتخابية وفق مصادر في "حماس".

ناقشت اللجنة الرباعية الدولية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط، عودة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما رحب بذلك عضو منظمة التحرير أحمد مجدلاني، مطالبا "بدور أكبر للجنة".

جاء ذلك في بيان صحفي صدر عن الرباعية الدولية (تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتّحدة)، عقب اجتماع افتراضي، فجر الأربعاء، عقده مبعوثوها لبحث سبل "العودة إلى مفاوضات هادفة تؤدّي إلى حل الدولتين بما في ذلك خطوات ملموسة لتعزيز الحرية والأمن، والازدهار للفلسطينيين والإسرائيليين".

وطالبت اللجنة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بـ"تجنب أي أعمال أحادية الجانب من شأنها أن تعقد تنفيذ حل الدولتين".

بدوره، رحب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، ببيان الرباعية، وقال: "نريد دورا أكبر للجنة في عملية استئناف المفاوضات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن الدولي".

وأضاف مجدلاني، للأناضول، أن "العودة للمفاوضات تتطلب شروطا ومرجعيات أقرها مجلس الأمن، في مقدمتها الرعاية الدولية متعددة الأطراف للمفاوضات".

وتابع: "لم توضح الرباعية إطار ومرجعية المفاوضات، هل هي بإشرافها؟ أم مفاوضات ثنائية برعاية أمريكية"، مجددا الرفض الفلسطيني "للرعاية الأمريكية المنفردة والمنحازة لإسرائيل".

وتشكّلت اللجنة الرباعية الدولية عام 2002، وهذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها منذ تولي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة.

والمفاوضات متوقفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، منذ أبريل 2014، لرفض تل أبيب الإفراج عن معتقلين قدامى، ووقف الاستيطان، والقبول بحدود ما قبل حرب يونيو 1967 أساسا لحل الدولتين.

طائرات الكيان الصهيوني تشن غارات على قطاع غزة

شنت طائرات حربية إسرائيلية، غارات على مواقع في قطاع غزة. وأفاد مراسل وكالة الأناضول أن الطائرات الإسرائيلية استهدفت مواقع في شمال ووسط القطاع، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وقال أفيخاي أدرعي، الناطق باسم الجيش الإسرائيلي على حسابه في تويتر "أغارت طائرات ومروحيات حربية على موقع لإنتاج وسائل قتالية صاروخية، بالإضافة إلى موقع عسكري آخر تابع لـ(حركة) حماس في قطاع غزة".

وأضاف أن الغارات تأتي ردًا على "إطلاق صاروخ مساء أمس من غزة نحو إسرائيل". وكان الجيش الإسرائيلي، قد أعلن ، أنه رصد إطلاق صاروخ من قطاع غزة، سقط في منطقة مفتوحة، دون مزيد من التفاصيل.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية إن الصاروخ سقط بمنطقة مفتوحة في مدينة بئر السبع (جنوب).

بدورها ذكرت قناة "كان" الرسمية أن الصاروخ من نوع "غراد"، وتم إطلاقه على بئر السبع، خلال زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمدينة؛ لتفقد سير العملية الانتخابية.

ليبيا: استبعاد إجراء الاستفتاء على الدستور قبل الانتخابات

رغم تعهد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، بتنظيم الاستفتاء على مسودة الدستور قبل تنظيم الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، إلا أن رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح يؤكد استحالة ذلك تقنيا.

لم يبق لموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سوى نحو 9 أشهر، وإلى الآن لم يتم تحديد موعد الاستفتاء على مسودة الدستور، ولم يُصدر مجلس النواب القوانين المنظمة للانتخابات.

ويصر المجلس الأعلى للدولة (نيابي استشاري) على "إجراء الاستحقاق الدستوري المُنجز من قبل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور المنتخبة، بالإضافة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الجديدة في موعدها المحدّد على أسس قانونية سليمة ومتينة".

غير أن مجلس النواب منقسم بين مؤيد لتنظيم الاستفتاء قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وداعٍ لتأجيله إلى ما بعد الانتخابات لضيق الوقت.

كما أن مهلة 60 يوما التي منحها ملتقى الحوار السياسي والبعثة الأممية لمجلسي النواب والدولة، لإقرار قانون للاستفتاء على الدستور انتهت في 20 فبراير الماضي، ما يحيل الأمر للأعضاء الـ75 لملتقى الحوار، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

أكثر المتشائمين بإمكانية إجراء الاستفتاء على مسودة الدستور قبل موعد الانتخابات، هو السايح، الذي يرى أن البلاد ضيعت فرصتها لتنظيم الاستفتاء إلا إذا قررت تأجيل الرئاسيات والبرلمانيات إلى نهاية 2022.

ويقول السايح، في تصريح صحفي، إن "توقف مسار القاعدة الدستورية المؤدية لانتخابات الـ24 من ديسمبر استنزاف للوقت المحدد لإجراء الانتخابات"، في إشارة إلى ضرورة طي صفحة الاستفتاء إلى ما بعد الانتخابات.

وفي خطوة إجرائية حدد السايح نهاية يوليو المقبل، آخر موعد لتسلم قوانين الانتخاب، ليكونوا جاهزين لإجراء الانتخابات في موعدها. لكن البعثة الأممية والمجتمع الدولي وحتى مجلس النواب، مصممون على تنظيم الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل دون تأجيل، ورئيس حكومة الوحدة التزم أمام النواب بتحقيق هذا الهدف.

الجيش اليمني يعلن إسقاط طائرة حوثية مسيرة في حجة

أعلن الجيش اليمني، إسقاط طائرة مسيرة لجماعة الحوثي بمحافظة حجة، غربي البلاد. جاء ذلك في بيان مقتضب صادر عن المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الخامسة في الجيش اليمني اطلعت عليه الاناضول.

وقال البيان إن "قوات الجيش الوطني في المنطقة العسكرية الخامسة أسقطت طائرة مسيرة لميليشيا الحوثي". وأضاف "أنه تم إسقاط الطائرة في سماء المناطق المحررة (لم يحددها) شمال محافظة حجة" دون مزيد من التفاصيل. ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من جماعة الحوثي بهذا الخصوص حتى الساعة 2:20 ت. غ.

ومنذ 12 مارس الجاري تصاعدت حدة المعارك بين الجيش اليمني والحوثيين بمحافظة حجة ما أسفر عن مقتل وجرح عشرات من الطرفين. ويشهد اليمن منذ 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة ومسلحي "الحوثي"، المسيطرين على عدة محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ عام 2014.

ومنذ مارس 2015، يدعم تحالف عسكري عربي، بقيادة الجارة السعودية، القوات الموالية للحكومة اليمنية ضد الحوثيين، المدعومين من إيران.

تونس: البرلمان يعاقب «موسي» بمنعها من حضور 3 جلسات

البرلمان التونسي

قرر مكتب البرلمان التونسي، منع رئيسة كتلة الحزب "الدستوري الحر" عبير موسي، من حضور 3 جلسات عامة متتالية، بسبب تعطيلها ونواب كتلتها لسير عمله.

وقال مكتب البرلمان (أعلى هيئة به)، في بيان، إنه قرر خلال اجتماع طارئ عقده، بعد تعطيل نواب كتلة موسي (16 مقعدا من أصل 217) لسير عمل جلسة عامة، منع الأخيرة من حضور 3 جلسات عامة متتالية.

وذكر أنه سيتم تنفيذ القرار اعتبارا من الجلسة العامة المقبلة، دون الإشارة لموعدها.

وأفاد المكتب، أنه أوكل لرئيس الجلسة العامة (رئيس البرلمان أو أحد نائبيه) مهمة اتخاذ كافة الإجراءات لضمان السير العادي للعمل وعدم تعطيل الجلسات.

وفي وقت سابق ، علق البرلمان، أشغال الجلسة العامة التي كانت مخصصة لمناقشة مشاريع قوانين بينها مشروع تنقيح قانون المحكمة الدستورية، بعد دخول نواب كتلة "الدستوري الحر" في مشادات كلامية مع عدد من النواب من كتل مختلفة.

وطالب نواب من عدة كتل برلمانية، خلال الجلسة، رئاسة البرلمان بالتصدي لممارسات رئيسة كتلة الدستوري الحر، "المعطلة لأعمال البرلمان والمهينة للنواب".

وعبر النواب عن رفضهم واستنكارهم لإقدام موسي وأعضاء كتلتها على رفع لافتات كتب عليها "برلمان الإخوان".نظم موظفو البرلمان، وقفة احتجاجيّة بمقرّ البرلمان، تنديدا بممارسات عبير موسي وتعرضهم إلى ضغوطات ومضايقات من طرف الأخيرة أثناء عملهم.

ويعتبر نواب من مختلف الكتل البرلمانية أن ما تقوم به موسي، إرباك وتعطيل لعمل البرلمان، يراد منه التشويش على هذه المؤسسة.

يذكر أن عبير موسي طالما أعلنت، في تصريحات سابقة، أنها تناهض ثورة 2011 التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي، وتُجاهر بعدائها المستمر لحركة النهضة.